

حركة المطار: تراجع مجموع المسافرين 14 في المئة ورحلات الشركات التجارية 9 في المئة



التراخيص بنسبة 14.78 في المئة وسجل 1326 راكباً. الطائرات التجارية:

بلغ مجموع رحلات شركات الطيران التجارية من وطنية وعربية وأجنبية خلال آذار الفائت 4376 رحلة (بتراجع 8.97 في المئة) منها 2165 رحلة في الوصول إلى لبنان (نسبة التراجع 2.78 في المئة) و2163 رحلة في الإقلاع من لبنان (بتراجع 2.66 في المئة) و48 رحلة عبر ترازيت (بتراجع 81.18 في المئة).

وسجل قطاع الطيران الخاص أيضاً تراجعاً في حركته عبر مطار بيروت الدولي خلال الشهر الفائت، واقتصر مجموع رحلات الطيران الخاص على 503 رحلات (بتراجع 25.04 في المئة) وسجل هذا القطاع 232 رحلة إلى بيروت (بتراجع 4.47 في المئة) و235 رحلة إقلافاً من بيروت (بتراجع 10.31 في المئة) و36 رحلة عبر (بتراجع 75.17 في المئة).

انخفض مجموع البضائع المنقولة جواً عبر المطار خلال الشهر الثالث من العام 2014، وسجل مجموع هذه البضائع 9000.477 طناً (بتراجع 4.47 في المئة) منها 5736.940 طناً بضائع مستوردة (بتراجع 3.63 في المئة) و3265.537 طناً بضائع صادرة (بتراجع 5.91 في المئة).

حركة نقل البريد:
بلغ مجموع البريد المنقول جواً في آذار الماضي 65.447 طناً (بتراجع 7.78 في المئة) وانخفض البريد الوارد بنسبة 1.55 في المئة وبلغ 38.416 طناً، كما انخفض البريد الصادر بنسبة 15.35 في المئة وسجل 27.031 طناً.

سجلت حركة مطار بيروت الدولي، تراجعاً خلال شهر آذار الفائت، فتراجم مجموع المسافرين بنسبة 14 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من العام 2013 وبلغ 430 ألفاً و969 راكباً، وبلغ عدد الرحلات الجوية لشركات الطيران التجارية 4376 رحلة بتراجع نسبته 9 في المئة.

ويعمل المسؤولون المعنيون في المطار والقطاعات المعنية بحقل النقل الجوي والسفر على شهر نيسان الحالي لتحسن هذه الحركة، مع حلول عيد الفصح المجيد، ووصول عدد من الزوار العرب والأجانب لتضحية إجازة العيد في لبنان، إضافة إلى المغتربين اللبنانيين، خصوصاً أولئك الذين يعملون ويقومون في دول قريبة مثل الخليج العربي، الذين لم ينقطعوا عن زيارة وطنهم الأم في كل مناسبة وفرصة سانحة لهم.

وبحسب الإحصاءات الرسمية الصادرة عن المديرية العامة للطيران المدني، فقد بلغ مجموع الركاب في المطار خلال شهر كانون الثاني، شباط وآذار من العام الحالي مليوناً و257 ألفاً و551 راكباً بتراجع نسبته 8.27 في السابق 2013.

وبحسب هذه الإحصاءات الرسمية، فقد توزعت حركة المطار خلال آذار 2014 على الشكل الآتي:

انخفض مجموع الركاب في مطار بيروت الدولي في بيروت خلال شهر آذار 2014 وسجل 430 ألفاً و969 راكباً (بتراجع 14.31 في المئة عن آذار 2013). وبلغ عدد ركاب الوصول 211 ألفاً و733 راكباً (بتراجع 11.03 في المئة) وركاب المغادرة 217 ألفاً و910 راكباً (نسبة التراجع 17.26 في المئة) كذلك انخفض عدد ركاب العبور بطريق

نقيب خبراء المحاسبة: تمويل السلسلة أساسه الضرائب العادلة والتصاعدية

شدد نقيب خبراء المحاسبة الجازين في لبنان إيلي عبود على التزام المعايير المهنية الدولية للارتقاء بالقطاع، مؤكداً على العدالة الضريبية في تمويل السلسلة تجنياً لما قد يطرأ من محاذير مالية واقتصادية.

ولفت خلال استقبلته مهنيين بانتخابه أمس، إلى «أهمية اعتماد

الضريبة العادلة، معتبراً أن المضي في ترسيخ الأمن والاستقرار من شأنها أيضاً الدفع في اتجاه تحريك العجلة الاقتصادية والمساهمة في إخراج القطاعات الإنتاجية، وتالياً البلاد من الجمود المستحكم بها عبر زيادة فرص الاستثمار وتحفيز النمو وخلق فرص عمل جديدة».

وأشار عبود إلى «أن أولوية تحرك النقابة للمرحلة المقبلة، خصوصاً على مستوى المالية العامة ستكون المتفقت هناك منذ عقود وبعهود، ورأي الأوسع أن «في إمكان هذه الإفادة، لو شاءت، إقفال أبواب الهدر وفتح ملفات الفساد، وتالياً تصحيح وضع الإدارة، وهذا وحده كفيل ليس بتحويل السلسلة وتنشيط السوق وحسب، وإنما بوقف هجرة الشباب اللبناني، وهذا في رأي الاستحقاق الأهم للبنان اليوم».

وأشار عبود إلى «أن أولوية تحرك النقابة للمرحلة المقبلة، خصوصاً على مستوى المالية العامة ستكون المتفقت هناك منذ عقود وبعهود، ورأي الأوسع أن «في إمكان هذه الإفادة، لو شاءت، إقفال أبواب الهدر وفتح ملفات الفساد، وتالياً تصحيح وضع الإدارة، وهذا وحده كفيل ليس بتحويل السلسلة وتنشيط السوق وحسب، وإنما بوقف هجرة الشباب اللبناني، وهذا في رأي الاستحقاق الأهم للبنان اليوم».

النصولي: لأوسع علاقات تجارية مع العراق

دعا رئيس مجلس الأعمال اللبناني -العراقي عبد الوهيد النصولي، إلى أوسع علاقات بين لبنان والعراق خصوصاً على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثماري.

ولفت في تصريح أمس إلى «أن المجلس سيعمل جاهداً، على توسيع رقعة التعامل مع رجال الأعمال العراقيين ومع الفاعليات الاقتصادية من أجل تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، بما يخدم اقتصاد لبنان والعراق».

وكشف النصولي أن المجلس يحضّر منذ الآن لزيارة

العراق على رأس وفد اقتصادي موسع، «على أن يكون القطاع العام ممثلاً فيه لإجراء مباحثات مع القطاعين العام والخاص في العراق»، لافتاً إلى أنه «سيركز في مباحثاته مع المسؤولين العراقيين على ضرورة تحصيل أموال التجار اللبنانيين التي لم تحصل حتى الآن والتي كانت موقوفة في العراق والتي تبلغ ملايين الدولارات».

وأمل من الحكومة اللبنانية «إيلاء هذه القضية الاهتمام الكلي نظراً لانعكاساتها الإيجابية على قطاع التجارة والأعمال في لبنان، خصوصاً في هذه الظروف الصعبة».

وأشار عبود إلى «أن أولوية تحرك النقابة للمرحلة المقبلة، خصوصاً على مستوى المالية العامة ستكون المتفقت هناك منذ عقود وبعهود، ورأي الأوسع أن «في إمكان هذه الإفادة، لو شاءت، إقفال أبواب الهدر وفتح ملفات الفساد، وتالياً تصحيح وضع الإدارة، وهذا وحده كفيل ليس بتحويل السلسلة وتنشيط السوق وحسب، وإنما بوقف هجرة الشباب اللبناني، وهذا في رأي الاستحقاق الأهم للبنان اليوم».

وأشار عبود إلى «أن أولوية تحرك النقابة للمرحلة المقبلة، خصوصاً على مستوى المالية العامة ستكون المتفقت هناك منذ عقود وبعهود، ورأي الأوسع أن «في إمكان هذه الإفادة، لو شاءت، إقفال أبواب الهدر وفتح ملفات الفساد، وتالياً تصحيح وضع الإدارة، وهذا وحده كفيل ليس بتحويل السلسلة وتنشيط السوق وحسب، وإنما بوقف هجرة الشباب اللبناني، وهذا في رأي الاستحقاق الأهم للبنان اليوم».

مجلس الأعمال البلجيكي - اللبناني؛ السلسلة تحرك الأسواق

أكد رئيس مجلس الأعمال البلجيكي - اللبناني مهند الأسيدي أن «لإقرار السلسلة منافع اقتصادية كبيرة، على عكس ما يتبادر ويقال بشأن أضرارها ستكون بالغة الخطوة على المالية العامة».

وأشار في تصريح أمس، إلى «أهمية جدولة الدفع الممنهج والممرجل للخدمات المشمولة بالسلسلة، وهي في غالبيتها من أصحاب الطبقة المتوسطة وما دون، والذي من شأنه أن يزيد

الإنتاج ويحرك الدورة الاقتصادية، علماً أن ضخم مبلغ المليارين ونصف المليار دولار، الكلفة الحقيقية للسلسلة في السوق اللبناني، يزيد الاستثمار والإنتاج، وتالياً الاستهلاك».

وحمل الأسيدي الحكومات السابقة ومسؤوليات الرمي بالملفات بخاصة المطالبة منها، حتى تفاقمت الأمور وبيات اللبنانيون في الشارع اليوم».

مشدداً على «أهمية توافر الإرادة الإيجابية في تنفيذ مشاريع التنمية، وتوفر فرص عمل جديدة».

وأشار في تصريح أمس، إلى «أهمية جدولة الدفع الممنهج والممرجل للخدمات المشمولة بالسلسلة، وهي في غالبيتها من أصحاب الطبقة المتوسطة وما دون، والذي من شأنه أن يزيد

الإنتاج ويحرك الدورة الاقتصادية، علماً أن ضخم مبلغ المليارين ونصف المليار دولار، الكلفة الحقيقية للسلسلة في السوق اللبناني، يزيد الاستثمار والإنتاج، وتالياً الاستهلاك».

وحمل الأسيدي الحكومات السابقة ومسؤوليات الرمي بالملفات بخاصة المطالبة منها، حتى تفاقمت الأمور وبيات اللبنانيون في الشارع اليوم».

مشدداً على «أهمية توافر الإرادة الإيجابية في تنفيذ مشاريع التنمية، وتوفر فرص عمل جديدة».

وأشار في تصريح أمس، إلى «أهمية جدولة الدفع الممنهج والممرجل للخدمات المشمولة بالسلسلة، وهي في غالبيتها من أصحاب الطبقة المتوسطة وما دون، والذي من شأنه أن يزيد

الإنتاج ويحرك الدورة الاقتصادية، علماً أن ضخم مبلغ المليارين ونصف المليار دولار، الكلفة الحقيقية للسلسلة في السوق اللبناني، يزيد الاستثمار والإنتاج، وتالياً الاستهلاك».

وحمل الأسيدي الحكومات السابقة ومسؤوليات الرمي بالملفات بخاصة المطالبة منها، حتى تفاقمت الأمور وبيات اللبنانيون في الشارع اليوم».

مشدداً على «أهمية توافر الإرادة الإيجابية في تنفيذ مشاريع التنمية، وتوفر فرص عمل جديدة».

وأشار في تصريح أمس، إلى «أهمية جدولة الدفع الممنهج والممرجل للخدمات المشمولة بالسلسلة، وهي في غالبيتها من أصحاب الطبقة المتوسطة وما دون، والذي من شأنه أن يزيد

الإنتاج ويحرك الدورة الاقتصادية، علماً أن ضخم مبلغ المليارين ونصف المليار دولار، الكلفة الحقيقية للسلسلة في السوق اللبناني، يزيد الاستثمار والإنتاج، وتالياً الاستهلاك».

وحمل الأسيدي الحكومات السابقة ومسؤوليات الرمي بالملفات بخاصة المطالبة منها، حتى تفاقمت الأمور وبيات اللبنانيون في الشارع اليوم».

بأدنى الحدود كون سعر الأرض صفر لأنها مقتطعة من المالكين».

وحول المدة الزمنية للمشروع أشار ياسو المرسوم، وخمس سنوات كحد أقصى، وأي تأخير سيؤخر المشروع ككل». وقال: «سنبدأ بالسكن البديل على أن يتم الإخلاء على مراحل وفق ما يقتضيه تنفيذ البنى التحتية التي ستتم على نفقة المحافظة مقابل ملكياتها التي حصلت عليها»، ولقت ياسو إلى تأمين 200 مليار ليرة سورية لتنفيذ البنى التحتية، واعتبر أن السكن البديل الذي لا يتجاوز 20 في المئة من المنطقة من دون أي نفقات على المالكين، وبحسب ياسو فإن هذا الأمر يُعتبر سابقة أوجدها التشريع مقابل اقتطاعها بعض المقاسم، وأضاف: «بأقي المنطقة سيقيم بتنفيذ المالكين حسب قانون إعمار خلال 3 سنوات، وبالتالي الإلزام على الدولة وعلى المالكين، والتحدي بسرعة التنفيذ».

وأكد ياسو: «أن المالكين سيحصلون على السكن البديل وبالتالي مع ذلك يأخذون أرباحاً من المشروع، كونهم مالكين لأسهم تنظيمية، ولا يُقتطع من ملكيتهم أي مساحات مخصصة للملكيات العامة».

الحساب بالكلفة الحقيقية

ولفت ياسو إلى حساب اللجان للكلفة الحقيقية للمنازل المخالفة التي ستتم إزالتها، عبر التصوير الدقيق لكل تفاصيل المنزل التي ستؤخذ بالحسبان في تقدير قيمة المنزل لمنحه نسبة 5 في المئة بدل الإيجار من تقويم المنزل وفق الأسعار الراهجة، وقد نجح السكن البديل خلال ستة أشهر بالحكومة جادة بإنجازه».

وعن نظام البناء المعتمد، وهل هو طابقي أم برجي قال ياسو: «سيكون هناك مدج ما بين الطابقي والبرجي بارتفاعات 24 - 30 التي تضمن الحفاظ على المناطق الخضراء عبر التكتيف العمراني».

ولفت إلى «مراعاة محددات البيئة التي تضمن مساحات خضراء كبيرة، ففي منطقة الرازي تم الحفاظ على منقطة السيارة كمنطقة خضراء لإضافة استمرار الأبنية الخضراء التي تستصل مع غوطة دمشق، فبالخطيتم الحديث تأمين بيئة تعاشية خضراء».

وعن معنى تحقيق العدالة الاجتماعية التي يؤمنها المشروع وضمان حقوق المالكين بشكل أكبر قال ياسو، «في التنظيمات السابقة كان المتر المربع من الأرض في أقصى الحالات يمنح 0.4 في المئة بناء بالتالي مع رفع الكفاية العمرانية ارتفعت النسبة لتصل 0.89 في المئة بما يحقق العدالة الاجتماعية».

وعن توفر المواد الأولية قال ياسو: «حتى الآن لم تعتمد إدارة المشروع طريقة البناء سواء بالهياكل المعدنية التي تتطلب استيراد كميات معدنية ضخمة بالقطع الأجنبي أو البناء بمواد البناء المتوفرة، وقد تدخل شركات من دول صديقة تتوافر لديها الإمكانيات.. كل الأمور مطروحة للنقاش».

ونوه ياسو بأن المحافظة لن تتوقف عند هاتين المنطقتين، بل الدراسات جاهزة لتنظيم مناطق برزة والقابون وجوبر والقزاز. وختم ياسو مؤكداً: «أن اللجان ستبدأ الأسبوع المقبل بالعمل بالمنطقة 102، والتي تضم مناطق الدحايل - اللوان - نهر عايشة بالاستفادة من تجربة المنطقة 101».



الدمار ستختفي آثاره قريباً



يعتبر المشروع تطوراً تشريعياً كبيراً من حيث تأمين العدالة للمواطنين وتحسين الوضع الاقتصادي والدخول في صلب التطوير العمراني الحقيقي

المالكين للأرض تقيم أراضيهم وفق معادلات ومعايير الأسعار الراهجة الحالية، وتحوّل هذه الملكيات بعد التنظيم إلى ملكيات أسهم بابنية نظامية في المنطقة ذاتها».

حضاري لاتهجيري

ونفى ياسو أن يكون المشروع تهجيرياً لسكان المنطقة، كون المالكين سيأخذون مقاسم في المنطقة ذاتها، وقال: «هناك تساؤلات حول فترة التسليم وصعوبة تأمين مساكن للإيجار داخل المدينة في هذه الظروف، ولكن هذا المشروع موجه إلى الأمالي بامتياز، هم المالكون وهم المستفيدين، وميزة المرسوم عن باقي التشريعات العقارية أنه حدد تأمين السكن البديل كقيمة اجتماعية، أي الحصول على مساحة مقابل مساحة للمالكين للأسهم التنظيمية، وسيتم بناء الأبنية السكنية الالفة عمرانياً والمتماثلة مع البنى التنظيمية وفق المعايير النظامية، بدلاً من الأبنية المخالفة القائمة حالياً، كما أن الأبنية الجديدة تؤمن الراحة الصحية والنفسية للمواطن، والكلفة

للمواطنين، وتحسين الوضع الاقتصادي، والدخول في صلب التطوير العمراني الحقيقي، وهو ما دفع إلى إصدار المرسوم»، ولقت ياسو في حديثه له «البناء» إلى تفريغ العاملين على تنفيذ المرسوم عبر مديريات خاصة، تلعب على عامل الزمن وسرعة التنفيذ ببرنامج زمني معطى لكل الجهات، فتمّ تفريغ سبعة قضاة للمشروع للجان حل الخلافات وتقدير أسعار الأراضي الزراعية والمقاسم الناتجة عن المشروع عمل متكامل يعنى موقت خاص بالمشروع، وأضاف: «نحن ملتزمون بالمواعيد، وهو ما ناقشناه حين استقبلنا رئيس الجمهورية، وكذلك مع رئيس الحكومة، وخلال هذا الأسبوع سيتمّ الانتهاء تسليم الأسهم التنظيمية قبل البدء بأعمال البنى التحتية».

ولفت ياسو إلى أن التنظيم ليس ضاحية سكنية جديدة، إنما هو تطوير لمنطقة لها مالكين أساسها زراعية، وتحوّلت بما فيها من مخالفات إلى ملكيات سكنية نظامية، وبالتالي أصحاب الحقوق كلهم من القطاع الخاص.

وتابع ياسو: «مميزة المشروع أن



منظر عام لدمشق من جبل قاسيون

متفرقات

أشارت وزارة الخارجية الأميركية إلى أن الولايات المتحدة اتخذت خطوات للإفراج عن 450 مليون دولار أميركي من الأموال الإيرانية المجمدة، في إطار الاتفاقية الموقّعة بشأن البرنامج النووي في طهران.

وقد اتخذت الولايات المتحدة هذه الخطوة بعد تقرير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أفاد بأن إيران اكملت تخفيف الكمية المنقذ عليها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المئة، كما نص الاتفاق.

وأوضحت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية ماري هارف في مؤتمر صحفي أنه «طالما ظلت إيران متمسكة بالتزاماتها وفقاً للاتفاقية، ستواصل الولايات المتحدة وشركاؤها التمسك بالتزاماتها أيضاً».

● أعلن وزير الطاقة التركي أن بلاده سوف تسعى للحصول على حسم أسعار الغاز الذي تستورده من روسيا خلال المحادثات المزمعة في الأسبوع المقبل عندما يزور نائب رئيس شركة «غازبروم» أنقرة.

وقال الوزير تاجر بلنذ خلال مؤتمر صحفي: «أن العقد المبرم مع روسيا يعطينا الحق في مراجعة السعر، وسننقل مطالبنا بخصوص هذا إلى مسؤولي روسيا وغازبروم».

شركة «غاز بروم» الروسية أن نائب رئيس الشركة الكسندر ميديفيديف لن يبحث قضية تسعيرة الغاز الروسي المورد إلى تركيا خلال زيارته المقبلة إلى أنقرة.

وتستورد تركيا كل احتياجاتها تقريبا من الطاقة، وتعتبر ثاني أكبر مستهلك للغاز الروسي بعد ألمانيا، إذ استوردت عام 2013 نحو 26.61 مليار متر مكعب.

● أعلن الرئيس التونسي المنصف المرزوقي أمس، خفض راتبه إلى الثلث، فيما تشهد المالية العامة مرحلة «خطيرة» وفق الحكومة.

ووفق بيان رئاسي، أشار المرزوقي إلى «أن رئاسة الجمهورية انطلقت بالتنسيق مع رئاسة الحكومة في سلسلة من التحركات الدبلوماسية لإيجاد ما يفرضه الواقع من حلول ولو كانت موقّعة».

دمشق - سعد الله الخليل

بعد حرب الدّمار والموت التي أرادها أعداء سورية معركة قتل الحجر والبشر، فحوّلها السوريون إلى انتصار ونهوض، تخلط سورية اليوم الخطوة الأولى وتشهد الاختبار الأول في إعادة الإعمار، عبر تنظيم المنطقة 101 من مدينة دمشق والتي تشمل جنوب شرقي المزة (خلف الرازي).

مشروع متكامل

بعد إنجاز ملفّي تثبيت الملكية وتقدير قيمة العقارات والوحدات السكنية في المنطقة 101 من مدينة دمشق، والتي تشمل جنوب شرقي المزة (خلف الرازي) تستعدّ محافظة دمشق للبدء بمشروع التنظيم فور انتهاء أعمال لجان التقدير وتوزيع الأسهم التنظيمية على المواطنين في نيسان الجاري.

تبلغ مساحة المنطقة 214 هكتاراً ويهدف المشروع إلى إنشاء منطقة سكنية جديدة حيث لحظ المخطط التنظيمي إقامة 7 مدارس ابتدائية، و4 ثانوية و5 رياض للأطفال ومركزين صحيين، و 3 مساجد بمساحات كبيرة على مستوى المنطقة التنظيمية، ومحطات وقود، ويضمّ المخطط مساحة 1.8 مليون متر مربع سكني، وحوالي مليون متر مربع لفاعليات تجارية واستثمارية، فيما تبلغ المساحات الخضراء 35 في المئة.

ممن انطلقت المشروع والبدء بأعمال البنى التحتية سيتمّ العمل على 16 شارعاً سيتمّ إخلاء نحو 1400 عائلة من المنطقة بعد إزالتها في شهر أيار المقبل، وبحسب بعض الإحصاءات فإن المنطقة تضمّ 8000 عائلة سيتمّ إخلاؤها في ظل عدم قدرة البعض منهم على إثبات ملكياتهم بعد خروجه من بيوتهم بسبب الإحصاءات الحالية. ونبتت لجان حل الخلافات إعداءات تثبيت الملكية والبالغة 8200 دعوة قضائية مقدمة من أصحاب الحقوق والمالكين.

واقترت المحافظة بدل إيجار شهري بين 25-30 ألف لكل إخلاء، وعلى أن يتمّ تسليم السكن البديل خلال 4 سنوات ضمن المناطق التنظيمية.

ويعتبر المشروع تنفيذاً للمرسوم 66 للعام 2012 والذي ينظم المنطقة 101 والمنطقة 102 والتي تضمّ جنوب المتحلق (الدحايل - اللوان - نهر عايشة) والخطوة الأولى في مشروع إعادة الإعمار للمناطق التي طالتها التخريب في بلد تتجاوز في نسبة السكن العشوائي الـ 50 في المئة من السكن الإجمالي، تتصدر معالجتها سلم الأولويات الحكومية التي أعلنت عن 157 منطقة تطوير عقاري قيد الدراسة والتخطيط، كما يطرح المشروع تساؤلات وتحديات عدة في ظل غياب التشريعات العقارية الواضحة وقلّة شركات الإنشاء الكبرى.

من العشوائية إلى التنظيم

ويشأن أولوية منطقة بساتين الرازي يؤكد المهندس عبد الفتاح ياسو مدير التخطيط العمراني والتنظيم في محافظة دمشق، أن المشروع ضمن مشروع تنظيم دمشق وإعادة تنظيم مدينة دمشق المعدّة منذ سنوات، وقارن ياسو بين تنظيم بساتين الرازي وما سبقه من تنظيمات أجحت بحق المواطن، وقال: «التنظيم صدر بمرسوم جمهوري رقم 66، ويعتبر تطوراً تشريعياً كبيراً من حيث تأمين العدالة